وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وقد يختلف التقفية
فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت قيل واحسن السجع
ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لا يتساوى
قرائنه في الحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه من التصلية ولا يحسن ان يؤتى
قرينة اي يؤتى بعد قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا لان السجع قد استوفى امده اي غايته
في الاول بطوله فاذا جاء الثاني اقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله الم تر كيف فعل ربك باصحاب
الفيل الم يجعل كيدهم في تضليل والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل
القرائن اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج المقصود الا بالسكون والوقف كقولهم ما ابعد نخ
ما فات وما اقرب ما هو آت اذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع لان التاء من فات مفتوح
ومن آت منون مكسور قيل ولا يقال في القرآن اسجاع رعاية للادب وتعظيما له اذ السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوه وقيل لعدم الاذن الشرعي وفيه نظر اذ لم يقل احد بتوقيف امثال
هذا على اذن الشارع وانما الكلام في اسماء الله تعالى بل يقال للاسجاع في القرآن اعني للكلمة الاخيرة
من الفقرة فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى به رشدي
واثرت اي صارت ذات ثروة به يدي وفاض به ثمدي هو بالكسر الماء القليل والمراد
ههنا المال واورى اي صار ذا وري به زندي فاما اوري بضم الهمزة على انه متكلم
المضارع

من اوريت الزند اخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع ومن السجع على هذا
القول يعني اختصاصه بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة اي القول ح
مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الاخر قوله سجعة في موضع المصدر اي مسجوعا
سجعة لان الشطر نفسه ليس بسجعة او هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه كقوله تدبير
معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب
اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني سجعة
مبنية على الباء ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية اذ
الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه
وظاهر قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية حتى لا يكون نحو
فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع
بيّن ح مباينة الا على رأي ابن الاثير فانه يشترط في السجع التساوي في الوزن والحرف
الاخير فنحو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان
في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره مثل ما يقابله
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لا خص هذا النوع من الموازنة
باسم المماثلة وهي لا تختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوي الفاصلتين

Copyright © King Saud University